

معوقات التنمية الاقتصادية

تتسم الدول النامية بخصائص مشتركة مثل النمو الديموغرافي المرتفع، والاعتماد على صادرات المواد الأولية وضعف مستوى التعليم الذي أدى إلى ضعف التطور التكنولوجي، كما تعاني هذه الدول من عدة مشاكل أدت إلى الحيلولة دون تحقيقها لأهدافها التنموية ومن هذه المشاكل مايلي:

1- عدم تنويع مصادر الدخل

تعاني الدول الأقل تقدما من اعتمادها على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل الوطني، فبعضها دول نفطية تعتمد على حصيلة بيع خامات النفط للدول الأجنبية، وبعضها الآخر تعتمد على الزراعة أو التجارة أو السياحة كمصدر أساسي للدخل بها. لذلك تعتمد تلك الدول على الخارج في تأمين احتياجاتها من السلع الاستهلاكية المصنعة ونسبة كبيرة من السلع الغذائية وذلك لأن الجهاز الصناعي بها يكون متخلفا، مما ينعكس على الإنتاجية الزراعية نظرا لعدم توفير الآلات الزراعية، أو عدم استغلالها بالشكل الأمثل بسبب نقص المهارة اللازمة لدى الأيدي العاملة الزراعية.

إن اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو سلعتين كمصدر أساسي للدخل يجعلها عرضة للتقلبات المستمرة في السوق العالمية بالنسبة لطلب أو عرض السلعة، فأي انكماش أو ركود للنشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة يؤثر سلبا على الطلب على المواد الأولية، كما أن تأثر حصيلة الصادرات بأحوال السوق العالمية يؤدي إلى. تغير مستوى الدخل المحققة ومستوى الاستثمار سواء بالزيادة أو النقصان وهو ما يؤثر على استمرار التنمية واستقرارها.

2. الدخل المنخفضة ونقص رؤوس الأموال:

من الحلقات المفرغة العديدة في الدول الأقل تقدما "دائرة الفقر المفرغة" فالأغنياء من الناس يمكنهم الادخار ومن ثم الاستثمار بسهولة أكثر مقارنة بقيام الفقراء بذلك، وإذا كان يصعب على الفقراء من الناس الادخار والاستثمار فإن الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة.

ولعل أهم سبب للفقر هو انخفاض متوسط دخل الفرد إلى جانب سوء توزيع الدخل في الدولة، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة وجود عدالة في توزيع الدخل لان غيابها يعني انتشار الفقر وبالتالي وجود فئة كبيرة تعاني من نقص التعليم والرعاية الصحية وكافة أوجه الحرمان الأخرى، وإن انتشار هذه الفئة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ومن ثم انخفاض الدخل وبالتالي بقاء الدولة في حلقة الفقر المفرغة.

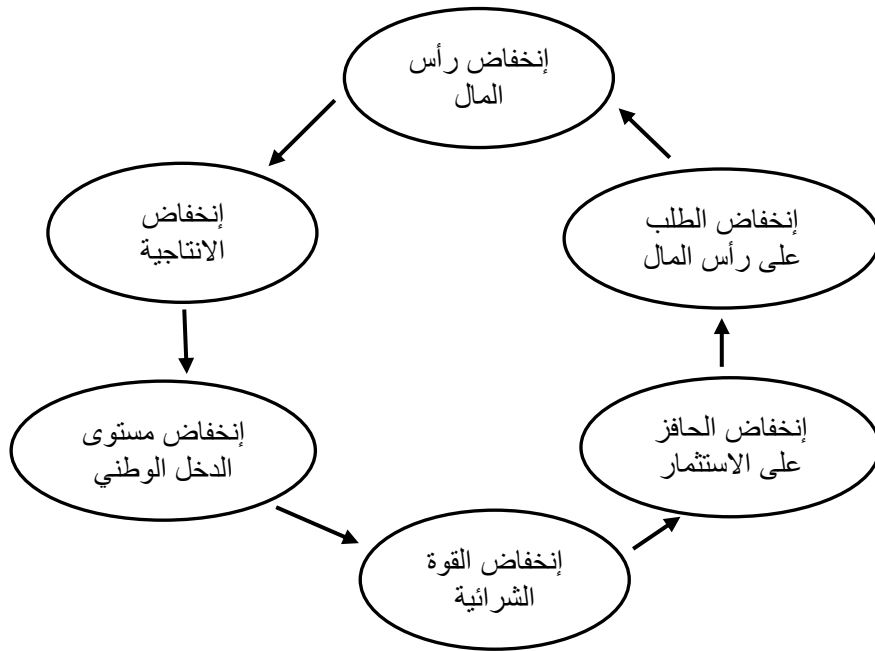
وتواجه الدول النامية حلقة مفرغة من جانب عرض رأس المال وكذلك من جانب الطلب على رأس المال. ففي جانب العرض فإن النقص في رأس المال سببه نقص الاستثمار الذي هو راجع إلى نقص الادخار بسبب ضعف الدخل الناتج عن ضعف الإنتاجية الناتجة عن نقص رأس المال.

الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال (جانب العرض)



أما من جانب الطلب على رأس المال فالحلقة المفرغة تتمثل في أن النقص في رأس المال سببه انخفاض الطلب على رأس المال الناتج عن انخفاض حافز الاستثمار الذي يرجع إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الناتج عن انخفاض الإنتاجية الراجعة إلى نقص رأس المال.

الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال (جانب الطلب)



وإن السبيل لكسر هذه الحلقة هو زيادة الإنتاجية التي لا تتطلب بالضرورة رؤوس أموال ضخمة، ولعل التجربة اليابانية خير دليل على ذلك حيث استطاع الإنسان الياباني رفع إنتاجية الأراضي رغم نقص الثروات الطبيعية، وذلك عن طريق الأداء الجماعي المنتظم والمستمر، ومع تزايد الإنتاج تمت تنمية الادخار مع تقليل الاستهلاك الترفي. فالطاقات الاجتماعية شرط لكل انطلاق إنمائي، حيث يجب على الدول النامية الاعتماد على قدراتها الذاتية لرفع الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى الدخل الذي سيؤدي بالضرورة إلى التخلص من عائق النقص في رؤوس الأموال.

3- الانفجار السكاني

ما يميز الدول النامية هو زيادة نسبة المواليد مقارنة بالدول المتقدمة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- ❖ إن سكان الدول النامية يرون في الأطفال قوة عمل تساعد في أعمال الزراعة وفي الورشات منذ صغر سنهم.
- ❖ يعتبر الوازع الديني سببا رئيسيا في فشل سياسات تحديد النسل في الكثير من الدول النامية وذلك لان الاعتقاد الراسخ هو أن من يتكفل بالأولاد هو خالقهم.
- ❖ الزواج المبكر لدى فتيات الريف في العالم النامي، وبالتالي فإن طول فترة الخصوبة لدى المرأة تزيد من فرص الإنجاب وبالتالي عدد مرات الإنجاب.

وقد اختلف الاقتصاديون فيما إذا كان النمو السكاني سببا للتخلف الاقتصادي أم انه نتيجة لهذا الأخير، وقد انقسم الاقتصاديون إلى مجموعتين ترى المجموعة الأولى أن نمو السكان ليس هو المشكلة الحقيقية بل العكس يعتبر النمو السكاني المكون الأساسي لتحفيز عملية التنمية الاقتصادية لان زيادة حجم السكان يعني زيادة طلب المستهلكين، وبالتالي توليد اقتصاديات حجم ايجابية، وإيجاد عدد كافي من عنصر العمل منخفض التكلفة ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج. ويرى البعض الآخر أن ارتفاع معدل نمو السكان هو السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي حيث يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وسوء التغذية وانتشار الأمراض وتدهور البيئة.

وبعد الجدل الذي حدث حول كون النمو السكاني سببا للتخلف الاقتصادي أم لا، وقع إجماع بين الدول المتقدمة والنامية على أن الأفراد سيكونون بوضع أفضل لو كان نموهم بطيئا، وهناك ثلاث نقاط تشكل هذا الاتفاق الجماعي في الرأي وهي:

- ارتفاع عدد السكان لن يكون مشكلة إذا كان هؤلاء السكان يتمتعون بمستويات جيدة من الصحة والتعليم لأن ذلك ينعكس على زيادة إنتاجية العمل وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي
- الكثير من المشاكل الناتجة عن زيادة السكان ليست بسبب زيادة الحجم الكلي للسكان، ولكن بسبب تركيزهم في مناطق معينة من الدولة لذلك لا بد من تخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق إيجاد فرص عمالة أكثر في الريف

■ على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وان لا تقتصر مساعداتها على تقديم موانع الإنجاب.

4- العوائق الحكومية للتنمية

إن الدور الايجابي والنشيط للحكومة يعد أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإذا كانت الحكومة غير متحمسة أو غير قادرة على القيام بذلك الدور فيمكن اعتبارها عقبة في سبيل تحقيق التنمية. حيث يفترض أن تكون الحكومة قادرة على تهيئة بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، وذلك بالحفاظ على الاستقرار السياسي عن طريق تجنب الحروب الأهلية والعدوان الخارجي. ولا شك أن التغيرات الحكومية تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الدخول في مشروعات طويلة الأجل وذلك خشية تغير القوانين أو غيرها من القيود التي من شأنها أن تؤدي إلى خسارة المشروع.

ومن المعلوم أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب في المراحل الأولى بعض الإجراءات مثل تخفيض قيمة العملة وتسريح العمال ووقف دعم السلع الاستهلاكية الأساسية ولا شك أن هذه الإجراءات سوف تلحق الضرر بفئات معينة في المجتمع. وإذا كانت هذه الفئات قادرة على الإطاحة بالحكومة فإن هذه الأخيرة سوف تتراجع عن تنفيذ تلك الإجراءات. كما حدث عندما حاولت الحكومة المصرية وقف الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية في سنة 1977 قامت أعمال الشغب في المدن، مما جعل الحكومة تتراجع عن قرارها.

5- المديونية الخارجية

تعد مشكلة المديونية الخارجية من اخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية من حيث تأثيرها على تطبيق برامج التنمية وقد بدأت مشكلة المديونية الدولية في الظهور للأسباب التالية:

■ نتيجة زيادة حدة طلب الدول النامية على القروض في أواخر السبعينات بدأت البنوك العالمية في أوروبا وأمريكا بتشديد شروط القروض الممنوحة، حيث رفعت نسبة الفائدة وقلصت فترة السداد.

■ أدى تخفيض معدل التضخم العالمي إلى انخفاض أسعار السلع العالمية كالمواد الخام التي تصدرها الدول النامية، لكن في الوقت ذاته استمرت أسعار السلع الصناعية في الارتفاع، وهذا ما نتج عنه نقص إيرادات الدول النامية وزيادة مدفوعاتها للعالم الخارجي، وبالتالي زيادة مستوى مديونيتها الخارجية وعدم قدرتها على سداد ديونها السابقة

■ الركود العالمي الذي بدأ في أواخر عام 1979 أدى إلى استمرار هبوط أسعار المنتجات الأولية، مما أدى إلى تناقص مستمر في إيرادات الدول النامية وزيادة عدم قدرتها على سداد ديونها.

ولازالت مشكلة المديونية قائمة في الدول النامية، ولا زال عبء خدمة الدين يساهم في زيادة مصاريف هذه الدول ويعرقل عملية التنمية بها.

وتمثل الديون الخارجية عبئا على اقتصاديات الدول المقترضة يجعلها تتخذ إجراءات اقتصادية في غير صالح مسارها التنموي، حيث نجد أن التضخم ينمو بمعدلات مرتفعة للغاية مما يؤدي إلى إعاقة برامج

التنمية، لأن التضخم لا يؤدي إلى مزيد من الادخار، وبدلاً من أن تصبح القروض الخارجية وسيلة لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لبرامج التنمية تصبح عبئاً على اقتصاديات الدول النامية وعاملاً من العوامل المؤدية لتسرب الدخل الوطني وسوء توزيعه.

6- ضعف مستوى التطور التكنولوجي

نتيجة لأهمية التقدم التكنولوجي لتحقيق التنمية، فقد اعتبر كثير من الكتاب أن الدول المتخلفة هي دول تخلفت فيها أساليب الإنتاج عن ملاحقة التطور الذي حدث في هذه الأساليب في بلدان أوروبا وأمريكا عقب الثورة الصناعية، ولذلك عرفت الدول المتخلفة بأنها الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة. حيث ترتبط التنمية الاقتصادية بما يحققه المجتمع من تنمية تكنولوجية تسمح برفع كفاءة استخدام الموارد وأساليب الإنتاج، وقد أثبتت الدراسات أن الفارق الحقيقي بين الدول النامية والمتقدمة هو التفاوت في المستوى التكنولوجي. ومن أبرز مظاهر الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية هو الاختلاف في مستويات الإنفاق على البحوث والتطوير.

نسبة إنفاق الدول المتقدمة على البحث والتطوير أكبر بكثير من النسبة التي تخصصها الدول النامية لهذا النشاط وهو ما يكرس تبعية هذه الأخيرة للدول المتقدمة. كما يمكن توضيح الفارق في المستوى التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية من خلال المؤشرات التالية:

❖ في سنة 2012 بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة في اليابان 342796 براءة اختراع في حين لم تتجاوز في الجزائر والمغرب 900 و 1040 براءة اختراع على التوالي.

❖ بلغ متوسط عدد الباحثين في اليابان خلال الفترة 2002-2010 حوالي 4673 باحث لكل مليون نسمة وفي اليابان 5189 باحث في حين أن المتوسط بالنسبة للجزائر ومصر هو 170 ، 420 باحث على التوالي خلال نفس الفترة.

❖ عدد الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية التقنية لم يتجاوز في الدول النامية ذات الدخل المنخفض 1612 بحثاً علمياً في سنة 2011 في حين بلغ العدد في الدول المتقدمة 407339 بحثاً علمياً.

وقد أدى ظهور الفجوة التكنولوجية إلى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة باعتبار التكنولوجيا شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية، وجعلها تتحمل أعباء باهظة لاستيراد التكنولوجيا، هذا إضافة إلى عدم استفادتها من تلك التكنولوجيا بسبب نقص الموارد البشرية الكفؤة فضلاً عن هجرة الأدمغة التي زادت الوضع سوءاً.

إن عملية نقل الأنظمة المؤسسية والتكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية دون تطويعها بما يتوافق وظروف هذه الأخيرة لن يعود بالفائدة على الدول النامية، وإنما سيكرس تبعيتها للدول المتقدمة، فمثلاً يلاحظ أن هناك تقليد للنمط الاستعماري لمعظم المناهج المدرسية والهياكل التعليمية غير المناسبة لظروف الدول النامية. وقد أدت التبعية إلى سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية وعدم قدرة هذه الأخيرة على وضع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وحتى السياسية بما يتفق وظروفها الداخلية.

